

التوزيع: محمد و.  
E/ECWA/SDP/84/9  
١٢٧ /سبتمبر ١٩٨٤

الاصل: بالعربية

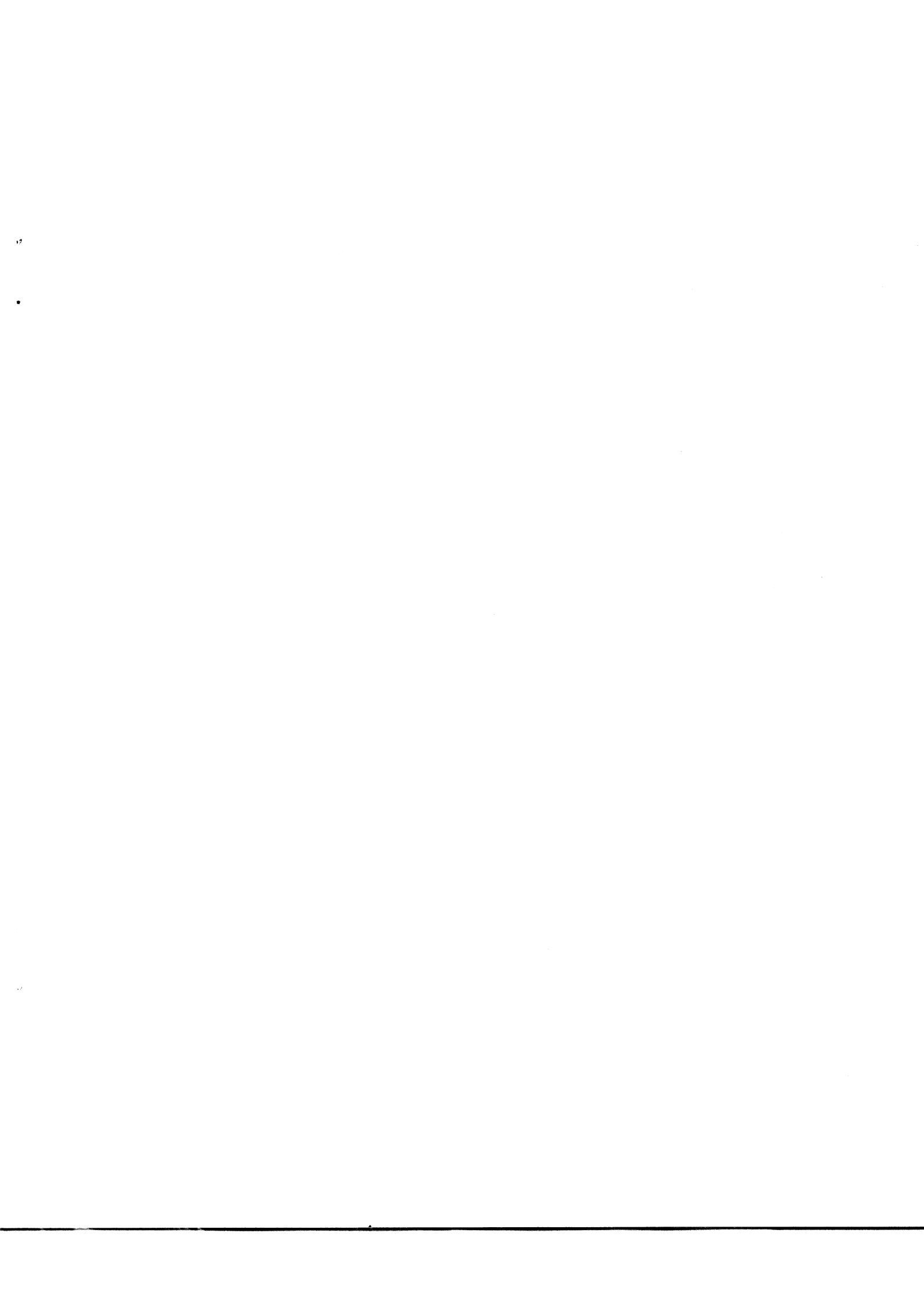
الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجنة الاقتصادية لغربي آسيا  
شبكة التنمية الاجتماعية والسكان

دور المرأة وأمكانية مساهمتها  
في قوة العمل الوطني  
في البلدان العربية الخليجية

قامت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا باعداد هذه الدراسة لمكتب  
المتابعة لوزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول الخليج العربية، البحرين.

84-0635



## "تمهيد"

تحتل مسألة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي اهتماماً كبيراً في البلدان العربية، وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة خلال العقد الانمائي للمرأة الذي اعلنته الامم المتحدة في المكسيك عام ١٩٧٥، ونتيجة لهذا وجد اهتمام تدريجي في البلدان العربية لقضية المرأة وتعزيز مساهمتها في مجال الحياة الاقتصادية وفي قوة العمل تعزيزاً لمكانة المرأة في المجتمع ودعماً لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

على ان الواقع الراهن للمرأة الخليجية يعكس صورة بارزة لانخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل وبالتالي في مجال توفير قوة العمل الوطنية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لتلك الاقطارات ، ذلك لأن المرأة تشكل نصف المجتمع وبذلك فإنها تشكل قوة أساسية للعمل في مختلف نشاطاته .

وتهدف هذه الدراسة الى التعريف بدور المرأة الحالي في المنطقة وحجم مساهمتها في الانشطة الاقتصادية في بلدانها وأثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تحديد مساهمتها ، كما تسعى الدراسة لوضع موعشرات أولية عن سبل زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، ودفع المرأة الخليجية في هذا الاتجاه كي تأخذ دورها الطبيعي في عملية التطور ، وذلك من خلال التركيز على بعض التوصيات بهذا الشأن .

وتتشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وتعرض المقدمة للمنطلقات الدينية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بعمل المرأة ، كما يتناول الفصل الاول موضوع نمو السكان والقوى العاملة في الاقطارات الخليجية ، واما الفصل الثاني فقد تناول خصائص قوة العمل النسوية في تلك الاقطارات . وفي الفصل الثالث ترد الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بطبعية قوة العمل النسوية في البلدان الخليجية ، وكيفية تطويرها ، وقد اعتمدت الدراسة على الاحصاءات والبيانات المتوفرة خاصة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ .

## المنطلقات الدينية

لا يكاد يثار موضوع المرأة في اي جانب من جوانبه الا ويقتربن مباشرة بالدين واحكامه وشرائمه ، ولما كان الاسلام هو دين الغالبية العظمى لسكان المنطقة العربية وأحد العوامل الكبرى في حركة الحضارة العربية الاسلامية ماضيا وحاضراً ومستقبلاً ، يقتضي الامر ان ينطلق البحث من مكانة المرأة وعملها في الاسلام . ومنذ البداية ينبغي ان نذكر ان العبرة اساسا في الشريعة الاسلامية بما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة اما في الحالات التي لم يرد فيها نص من ايات الله البينات او حديث للرسول (ص) استلهام روح الشرع .

ان الشريعة الغراء التزمت قاعدة عامة وهي ان الاصل في كل شيء الاباحة، اما الاستثناء فهو الحظر . فاذا حظروا امراً فلا بد ان يكون ذلك بنص من القرآن الكريم او السنة المشرفة او اجماع علماء المسلمين او بقياس صحيح، لذلك فان الله تعالى عند تبيان الحلال والحرام لم يبيّن الحلال لانه القاعدة ولكن بين الحرام باعتباره الاستثناء يقول تعالى "قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، الا تشركوا به شيئاً، وبالوالدين احساناً ولا تقتلوا اولادكم من املاق، نحن نرزقكم واياهم، ولا تقربوا الفواحش، ما ظهر منها وما بطن، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون" (سورة الانعام - ١٥١) . ولم يحظر الاسلام على المرأة العمل، ورغم ان المجتمع الاسلامي في عهد الرسول (ص) كان له ظروفه من الناحية الاقتصادية وعدم تشعب الاعمال الى الحد المعروف الان، فان ذلك العصر عرف انواعاً من اعمال النساء لم تنتكر عليهم منها: اعمال ادارية ، واجتماعية ، وسياسية ، وحربية احياناً فقد كن يخربن مع الرسول (ص) في الغزوات يضمنن الجرحى ويسيقين الجيش، اي يقمن بما يسمى الان بالشوعون الادارية والطبية في الجيوش ، وعرفت المرأة المسلمة الجهاد الحقيقي حين حاربت مع الرسول (ص) وجرحت وطعنت مثل نسبة بنت كعب الانصارية . اما مساهمة المرأة في الاعمال السياسية فانه في بيعة العقبة الثانية بايع رجال من المدينة الرسول (ص) ومعهم امرأتان هما نسيبة بنت كعب الانصارية واسماء بنت عمرو ولم ينكر الرسول وجودهما ، بل أقره بمبادرته لهما .

هكذا مارست المرأة بعض الاعمال في صدر الاسلام كاعمال الطب والتمريض والجهاد ( اذا كان لذلك ضرورة ) فضلا عن الاعمال السياسية والعلمية . ومن هنا فلا جناح على المرأة ان تنزل الى ميدان العمل على ان تنتقي العمل المناسب لها والملائم لقدراتها واواعيها ومسؤولياتها المتعددة . صحيح ان وظيفة المرأة الاساسية هي الامومة وتدبير المنزل وبناء البيت السعيد ، لكن وظيفتها لا تتحصر في هذه الاشياء فقط ، انها في الاسلام قبل اي امرأة في التاريخ تتتمتع منذ اربعة عشر قرنا بشخصيتها الاقتصادية المستقلة وحرrietها الكاملة في التصرف باموالها دون اذن من احد حتى زوجها اذا كانت متزوجة ، لأنها في هذا كالرجل سواء بسواء . ان لها في الاسلام مطلق الحرية كفرد ومواطن ان تبيع وتتاجر وتعقد الصفقات وتتوergus البيوت وترهنها .  
الآن ولها ان تقوم بالغرس والزراعة والفلاحة والحمضاد واستصلاح الاراضي الزراعية ، ولها ان تكون طبيبة او مهندسة او صحافية او استاذة جامعية او رئيسة شركة او مديرية اعمال ولها ان تتربي على منصة القضاء بل لها ان تفتى الناس باحكام الشريعة اذا كانت عليمة بها مثلما كانت السيدة عائشة (رضي ) ام المؤمنين تفتى الصحابة في المسائل التي عرفتها عن النبي (ص) وغابت عنهم ، ولها ان تشغل عند الضرورة في المعامل والمصانع بما يصون كرامتها ولا يسيء الى اوثتها . ولا يجوز للزوج ان يأخذ منها شيئا بدون رضاها لأنها تتصرف في مالها كما تشاء عملا بقوله تعالى " ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " وهذه الآية تعني انه كما يتمتع الرجل بما اكتسبه من نعيم الدنيا فان المرأة لها نفس الحقوق ، فالآية الكريمة لا تمنع ضمنا ان يكتسب النساء ، ولم تحدد أو تحصر مصدر الاكتساب ، فكما يكون الميراث تكون الوظيفة او التجارة .

## المنطلقات الاجتماعية :

بقيت المرأة العربية ولسنوات طويلة حبيسة العلاقات الاجتماعية المتخلفة التي فرضتها ظروف الاحتلال الاجنبي وطبيعة العلاقات شبه الاقطاعية - شبه الرأسمالية التي كانت سائدة والتي اخذت صيغة الوصاية المهيمنة من قبل الرجل والتي فرضت نفسها احيانا بالقوة ودون اي مراعاة لمشاعر المرأة او رأيها مما ادى الى تعطيل امكانية وفاعلية المرأة، ومن ثم ساهم في ابقاء وتنكيس واقع التخلف في المجتمع العربي .

هكذا بات تخلف المرأة العربية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا يشكل واحدة من أخطر معوقات النهضة العربية المعاصرة ، وكان عقبة تلقي بظلها الثقيل على اغلب جوانب وانشطة الحياة في المجتمع العربي وتضر اضرارا بمسائل اساسية ك التربية الناشأ وبناء المجتمع الجديد واطلاق طاقات الانسان العربي الخلاقة ، فمع بقاء المرأة العربية في اوضاعها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المتخلفة الراهنة واستمرار عدم مساواتها بالرجل مساواة حقيقية من النواحي النظرية والعملية ، لا يمكن اجراء تغييرات جذرية حقيقة و شاملة في المجتمع باتجاه تحقيق الاهداف المنشودة .

ان المرأة تتحمل مسؤوليات واباء عائلية ، فاضافة الى مسؤولياتها في العمل والخدمة العامة وفي ممارساتها للانشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، تتحمل اعباء أسرية تستدعي منحها حقوقا خاصة بها تسهل لها التوفيق بين اداء واجبها في العمل وفي المسؤولية الوطنية والقومية وفي الاسرة ايضا .

ان الحقوق الخاصة للمرأة برعاية الامومة وكفالة شعون البيت والاسرة لا تعتبر هبة او منحة وانما هي حق طبيعي وموضوعي وانساني يجب ان تتمتع به المرأة حفاظا على ديمومة الحياة الانسانية ، فالاسرة هي الوحدة الاجتماعية التي يقع عليها عبء تغيير العادات والتقاليد التي لا تتلاءم واحتياجات التنمية . والهدف الاساسي لضمان الاسرة هو صيانة كرامة المرأة وتفادي الاثار السلبية على الاسرة واولادها في الحاضر والمستقبل وجعلها في وضع تستطيع فيه الاسهام في بناء المجتمع المنشود بوعي واخلاص .

ولما نريد هنا ان نناقش امكانية مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية فقد حسمت هذه المسألة لصالح واهمية مساهمتها في الحياة الاقتصادية حيث نشهد اليوم حضورا حقيقيا للمرأة في بناء المجتمع المتحول . وحيث دخلت جنب الرجل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالعمل استطاعت المرأة ان تثبت مكانتها كأنسان خلاق مبدع يمكن ان يساهم في عملية التنمية بشكل مباشر ، مما كان له مردوده الاجتماعي على المرأة نفسها .

وعلى سبيل المثال :

- (١) بالعمل استطاعت المرأة ان تكافح العقلية السلبية تجاهها وعملت على تصفيه الافكار التي تنادى بأنها انسان ضعيف لا يصلح الا للاعمال المنزلية وتربيه الاطفال .
- (٢) بالعمل حولت المرأة كفاحها الى اسلوب تطبيقي اتاح لها المساهمة الفعالة في الحياة العامة .
- (٣) أدى عمل المرأة في شوون الحياة العامة الى رفع كل القيود التي تمنع تطورها أو تفتح شخصيتها الانسانية وابداعاتها وطاقاتها الكامنة .
- (٤) نتيجة عمل المرأة خارج البيت، تغير وضعها الاجتماعي في العائلة بعد ان كانت تحتل مكانة ثانوية ولا تشارك في اتخاذ القرارات التي تحدد مصير العائلة والاطفال، أصبحت تحتل مركزاً متميزة في العائلة خصوصاً بعد ارتفاع مستواها الثقافي والعلمي وخروجها الى العمل اسوة بزوجها او اخواتها .

- - -  
المنطلقات الاقتصادية :

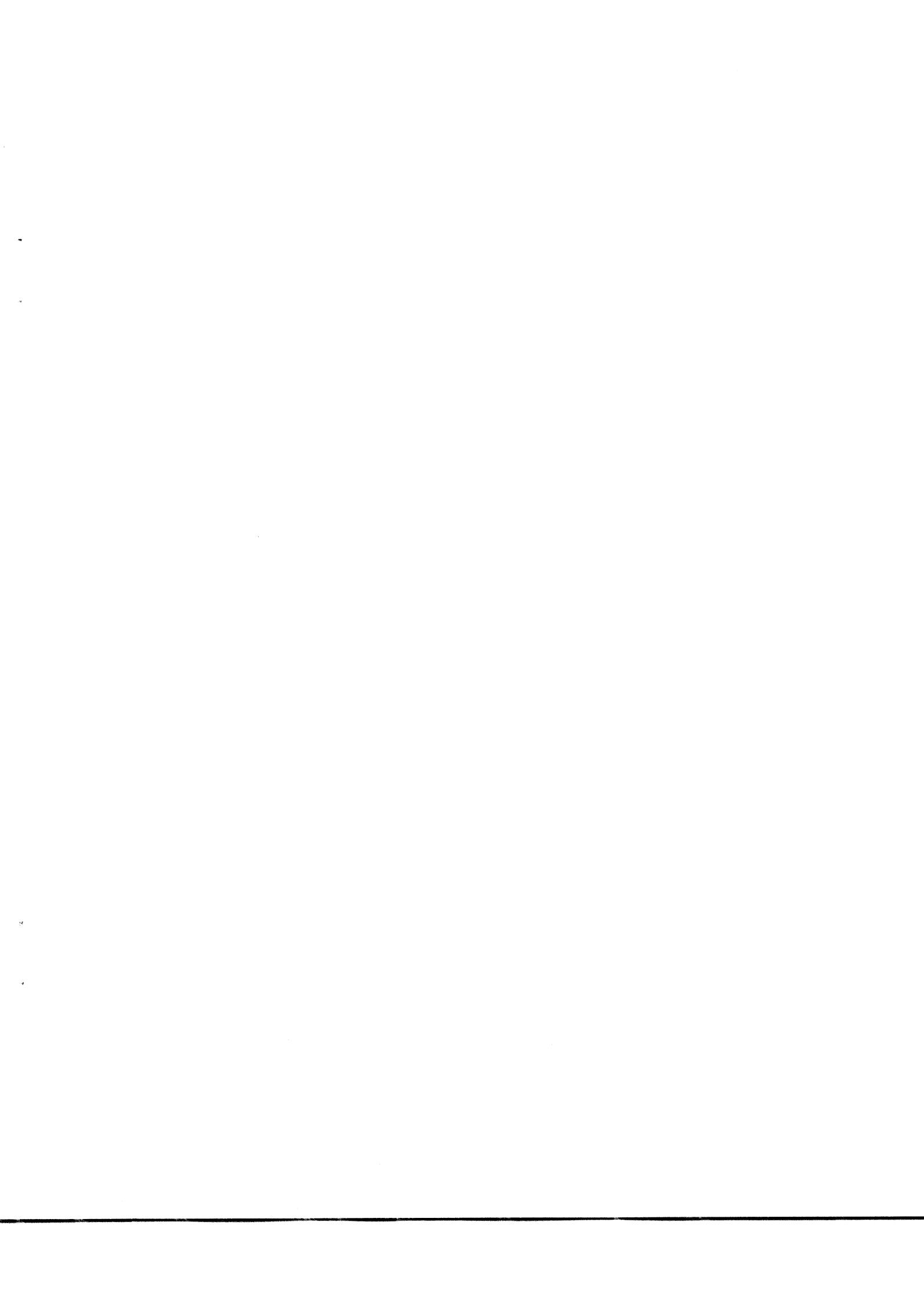
شرعت جميع بلدان الخليج العربية بتطبيق البرامج والخطط التنموية السريعة الرامية لتطوير كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الا ان المشكلة التي واجهتها برامج التنمية هي ندرة اليد العاملة كنتيجة لانخفاض الكثافة السكانية في بلدان المنطقة من جهة ، وانخفاض حجم القوى العاملة من جهة اخرى .

ومن المعلوم ان الانتاج يتحدد في علاقته بالقوى العاملة بجانب الكم (الذى يعني حجم القوى العاملة) وبجانب النوع (الذى يحدد متوسط الانتاج لكل فرد في انتاجية العمل ) غير ان العلاقة الكمية بين القوى العاملة والانتاج هي اكثراً وضوحاً في بلدان الخليج العربية بالنظر الى الحركة الانمائية الواسعة التي تشهدها هذه البلدان بفضل تزايد الموارد المالية التفطية لديها ، مما يفرض على هذه البلدان اتباع سياسة اقتصادية كفيلة بحشد كافة القوى العاملة الوطنية المتاحة لها للمساهمة في عملية التنمية .

وبما ان المرأة تشكل نصف السكان الوطنيين تقريباً في بلدان الخليج كافة ، حيث بلغت نسبتها الى مجموع السكان في هذه البلد عام ١٩٨٠ ٤٨٪ ، لذا أصبح من الواجب على هذه البلدان اتباع الوسائل التي من شأنها زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي للاستفادة من تلك الطاقة الكامنة والمعطلة وذلك لسد الحاجة الماسة الى اليد العاملة من جهة ، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة من جهة اخرى ، اضافة الى ان العمل يحول المرأة من انسان مستهلك يعيش على جهود الاخرين الى انسان منتج يساهم بشكل مباشر في بناء المجتمع وتكون الدخل القومي ، كما ان الدخل الذي تحصل عليه المرأة لقاء عملها يساعدها برفع المستوى المعاشي للعائلة وبالتالي تحسين المستوى الثقافي والصحي والاجتماعي .

## الفصل الأول

نمو السكان والقوى العاملة في  
البلدان العربية الخليجية



أولاً :

### نمو السكان خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠

نستقرئ من الجدول رقم (١) الملاحظات التالية :

- (١) ان هناك زيادة مطلقة في حجم السكان المحليين في بلدان الخليج العربية حيث بلغ معدل نمو السكان المحليين في مجموع هذه البلدان خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (٣٥٪) . وكان أعلى معدل للنمو خلال الفترة المذكورة في الامارات العربية حيث بلغ (٣٤٪) وأدنى معدل في البحرين حيث بلغ (٩١٪) .
- (٢) ارتفاع حجم السكان الوافدين إلى حجم السكان المحليين بشكل كبير خاصة في بعض البلدان حيث بلغت أعلى نسبة للوافدين إلى مجموع المحليين في عام ١٩٧٥ (٦٥٪) في قطر وادنى نسبة في السعودية حيث بلغت (١٣٪) . أما في عام ١٩٨٠ فقد بلغت أعلى نسبة للوافدين (٧١٪) في الامارات وادنى نسبة في عمان حيث بلغت (١٨٪) .
- (٣) تشكل الإناث نصف السكان تقريباً في كافة بلدان الخليج العربية ، وبذلك يمكن ان تشكل نصف قوة العمل الوطنية فيما لو تم استخدامها ، ولقد بلغت نسبتهن إلى مجموع السكان في هذه البلدان (٤٨٪) عام ١٩٧٥ و (٤٨٪) عام ١٩٨٠ .
- (٤) يمكن بشكل عام ان نلاحظ انخفاض الكثافة السكانية في بلدان الخليج العربية خاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار أنها بلدان نفطية وتتمتع بموارد مالية كبيرة مما يفسر احد اسباب الهجرة الوافدة إليها .

الجدول رقم ١ : بلدان الخليج العربية . توزيع السكان المليين والوافدين حسب البلدان النوع ، ١٩٧٥ أو ١٩٨٠ (الارقام بالآلاف، وهي المنتصف العام)

النسبة المئوية للوافدين إلى مجموع السكان	الوطنيون		المقيمين		النسبة المئوية للوافدين	مجموع الوافدين مجموع الوافدين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
الإمارات العربية	٣٣٣٠	١٤٥٣	٢٨٠٥	٦٩٧٧	١٣٥١	١٠١٣
البحرين	٢٣٣٢	١١٧٩	٢٢٩١	١١٥٩	١١٠١	١٠١٥
السعودية	٣٦٨٧	٣٦٨٧	٣٥١٨	٤٠٨٩	٣١٢٦	٣١٢٦
العراق	٦٣٣٢	٦٣٣٢	٦٣٩٨	٦٣٩٨	٦٣٩٨	٦٣٩٨
عمان	٣٣٦٧	٣٣٦٧	٣٩٨٠	٣٩٨٠	٣٩٨٠	٣٩٨٠
قطر	٢٧٤	٢٧٤	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦
الكويت	٤٧٥	٤٧٥	٤٨٧٤	٤٨٧٤	٤٨٧٤	٤٨٧٤
المجموع في بلدان الخليج	٢٣٨٢	٢٣٧٦	٤٧٥٣	٤٧٥٣	٤٧٥٣	٤٧٥٣
الإجمالي	١١٤٣١	٩١٧٩	٩١٧٩	٩١٧٩	٩١٧٩	٩١٧٩
المصدر: تقديرات "الأكوا" بالاستاد إلى التعدادات الرسمية	-	-	-	-	-	-

ثانياً : نمو القوى العاملة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠

نلاحظ التالي من الجدول رقم (٢) :

- ١ انخفاض نسبة القوى العاملة الوطنية الى مجموع قوة العمل (الوطنية والوافدة) بشكل كبير في بعض بلدان الخليج العربية حيث بلغت ادنى نسبة في عام ١٩٧٥ (٣٥٪) في قطر بينما بلغت ادنى نسبة في عام ١٩٨٠ (٤٠٪) في الامارات.
- ٢ ارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة الى مجموع قوة العمل في بعض البلدان الخليجية حيث بلغت اعلى نسبة في عام ١٩٧٥ (٨٤٪) في قطر وادنى نسبة في السعودية (٤٥٪) بينما بلغت اعلى نسبة عام ١٩٨٠ في الامارات (٨٩٪) وأدنى نسبة في عمان (٣٧٪).
- ٣ ارتفاع نسبة الاناث العاملات الى مجموع قوة العمل المحلية في عام ١٩٨٠ عنها في عام ٧٥ حيث ارتفعت من (٤٠٪) الى (٤٤٪) وبلغت اعلى نسبة في العراق عام ١٩٨٠ (٥٩٪) بينما بلغت ادنى نسبة في الامارات (٤٨٪).
- ٤ ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ بسبب الزيادة الكبيرة في حجم القوى العاملة الوافدة لبلدان الخليج حيث بلغ اعلى معدل للنمو خلال الفترة المذكورة في الامارات (٤٥٪) بينما بلغ ادنى معدل للنمو في عمان (٢٨٪).

وهذا يبيّن لنا اعتماد بلدان الخليج على العمالة الوافدة لسد النقص الموجود في القوى العاملة الوطنية، وان الاعتماد على العمالة الوافدة ليس فقط بسبب الحركة الانمائية الواسعة المتتبعة في بلدان الخليج نتيجة للعوائد المالية الضخمة المتأتية من قطاع النفط، بل هناك اسباب متعددة منها انخفاض مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية حيث تعاني هذه البلدان كما هو الحال في معظم الاقطارات النامية من تدني نسب مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية رغم التطور الحاصل فيها.

الجدول رقم ٢ : بلدان الخليج العربية : توزيع القوى العاملة المحلية والوافدة حسب البلد والنوع ، ١٩٧٥ و ١٩٨٠ (الارقام بالالاف وهي لمنتصف العام)

	١٩٨٠				١٩٧٥			
	ذكور	إناث	المجموع	مجموع قوة العمل	ذكور	إناث	المجموع	مجموع قوة العمل
الامارات العربية المتحدة	٤٣٦	٤٣٤	٤٤٧	٤٣٤٢	٤٦٩٠	٥٣٥	٥١٥	٨٤٠
البحرين	٤٢٣	٤٢٤	٣٨٦	٣٨٦	٦١٦	١٠٦	٥١٠	٤٥٤
المملكة العربية السعودية	٧٣٩	٧٣٩	٤٦١	٤٦١	١٧٩٤٠	١٧٩٤٠	٩٨٩	٩٨٩
العراق	٣٥٣	٣٥٢	٢٦٣٣	٢٦٣٣	-	-	٣٣٣٥	٣٣٣٥
عمان	١٤٦٠	٩٢	٥٣٧	٥٣٧	١٨٧	١١٢	١٧٦٤	١٧٦٤
قطر	١٠١	٧٠	٥٩٨	٥٩٨	١٤٦	١٢٨	١٢٨	١٢٨
الكويت	٨٤٧	٧٧	٤١٧٦	٤١٧٦	٩٤٠	٧٠٣	١٤٥	١٤٥
مجموع في بلدان الخليج	٧٣٩٦٣	٤٥٨٦	٤٤٤٣	٤٤٤٣	٥٣٦٣	٤٥٩٦	٧٧٠	-

المصدر : تقديرات الاكوا بالاستناد الى التعدادات الرسمية

### ثالثا : معدلات النشاط الخام للإناث\*

يظهر من الجدول رقم ( ٣ ) التالي :

- ١ - انخفاض معدلات المشاركة الخام للإناث في معظم بلدان الخليج العربية حيث بلغ أعلى معدل للمشاركة في البحرين عام ١٩٨١ وهو (٣١٪) و (٧٩٪) في العراق عام ١٩٧٧ و (٤٨٪) في الكويت عام ١٩٨٠، بينما بلغ أدنى معدل للمشاركة في الإمارات عام ١٩٧٥ وهو (٢١٪).
- ٢ - رغم التطور الحاصل في معدلات المشاركة الخام للإناث في بلدان الخليج إلا أنها لا زالت منخفضة ودون مستوى الطموح مما ينبعي معه التأكيد على أهمية دور الإناث في سياسات التشغيل والاستخدام وفي سد احتياجات خطط التنمية فيها.

### رابعا : معدلات النشاط حسب فئات العمر للإناث

نلاحظ من الجدول رقم ( ٣ ) :

- ١ - أن أعلى معدلات المشاركة تقع ضمن فئات العمر ٣٤ - ٦٠ في كافة بلدان الخليج العربي.
- ٢ - أن أعلى معدل للمشاركة بلغ (٣٥٪) في البحرين عام ١٩٨١ المفيدة العمريّة ٤٠ - ٢٤ وفي الكويت (٢٣٪) عام ١٩٨٠ للفئة العمريّة ٤٥ - ٢٩ وفي العراق (٢٠٪) عام ١٩٧٧ للفئة العمريّة ٣٤ - ٣٠.
- ٣ - تنخفض معدلات المشاركة للإناث ضمن فئات العمر ٥٥ فأكثر في معظم الأقطار عدا العراق حيث بلغ معدل المشاركة للفئة العمريّة ٥٥ - ٥٩ (١٦٪) في عام ١٩٧٧.
- ٤ - أن ارتفاع معدلات المشاركة في فئات العمر ٤٠ - ٣٤ ربما يفسر لنا أثر مخرجات التعليم بين الإناث على المشاركة في الحياة الاقتصادية خاصة وأن هناك اهتماماً متزايداً بتعليم الإناث وتطوراً في عدد المتعلمات منها، كما سيظهر ذلك في مجال لاحق.

---

$$\frac{\text{يساوي عدد الإناث المشغلات}}{\text{مجموع الإناث الإجمالي}} \times 100$$

الجدول رقم ٣ : بلدان الخليج: معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب العمر والبلد

لارڈ شفیع

معدل مشاركة  
الذئام

- (١) الفقه العمريّة ٤٤ سنة فقط
  - (٢) الفقه العمريّة ٤٣ سنة
  - (٣) الفقه العمريّة ٤٢ سنة
  - (٤) الفقه العمريّة ٤٠ سنة فأكثر

**المصدر :** تقديم أ.د. الكوا بالاستاد إلى التعديلات والمسوحلات الرسمية

## الفصل الثاني

خصائص القوى العاملة النسوية في  
بلدان الخليج العربية



## أولاً : التوزيع حسب الحالة التعليمية

نلاحظ من الجدول رقم (٤)

- ١- ارتفاع نسبة الامية من الاناث الى مجموع الاناث النشطات اقتصاديا في معظم بلدان الخليج العربية شأنها في ذلك شأن أغلب الدول النامية .
- ٢- انخفاض نسب الامية للاناث مع مرور الوقت، فمثلا انخفضت نسبة الاميات في الكويت من ٤٧٪ عام ١٩٦٥ الى ٤٥٪ عام ١٩٨٠ وفي البحرين من ٦١٪ عام ١٩٦٥ الى ١٧٪ عام ١٩٨١ .
- ٣- الارتفاع الكبير في نسب الاناث اللواتي حصلن على الموعظ التعليمي الثانوي ودون الجامعي حيث بلغت اعلى النسب من مجموع النشطات خاصة في الكويت وهي ٣٥٪ و ٤٤٪ و ٤٥٪ للسنوات ٧٠ و ٧٥ و ٨٠ على التوالي مما يؤكد التطور الحاصل في المؤسسات التعليمية والاهتمام بتعليم الاناث وخاصة في الفترة الاخيرة .
- ٤- ان نسبة كبيرة من مجموع العاملات في الخدمات هن من الاميات حيث بلغت نسبة الاميات في هذا القطاع ٩١٪ عام ١٩٧٥ في الامارات و ٥٧٪ عام ١٩٨١ في قطر و ٦٣٪ و ٤٤٪ في الكويت عام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ على التوالي بينما تنخفض نسبة الحاصلات على الشهادات الثانوية والجامعية الى مجموع العاملات في الخدمات .
- ٥- ان النسبة الكبيرة من المهنيات والفنينات هن من الحاصلات على الشهادة الثانوية وما يعادلها ويشكلن اعلى نسبة من مجموع العاملات في هذه المهن فقد بلغت نسبتهن ٤٧٪ في قطر عام ١٩٨١ و ٦٨٪ في الامارات عام ١٩٧٥ و ٦١٪ في الكويت عام ١٩٨٠، كذلك ترتفع نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية الى مجموع العاملات في المهن (الكتبة والمديريين) بينما تنخفض كثيرا نسب الاميات الى مجموع العاملين في هذه المهن .
- ٦- ارتفاع نسبة حاملات الشهادة الجامعية الى مجموع العاملين في المهن (المهنيون والفنانون) وكذلك في المديريون وفي جملة الكتبة بينما تنخفض نسبتهن الى مجموع العاملات في المهن الاخرى . وهذا يؤكد أهمية تعليم الاناث و العلاقة بين التعليم والمهن الرئيسية في الاقتصاد الوطني .

الجدول رقم ٤ : بدأن الخليج : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية والبلد

الحالات التعليمية	الإمارات العربية	العراق	البحرين	الكويت
أمسيي	٥٢٥	٧٥٠	٣٧٨	٦٢٢
يقرأ ويكتب	٩٥	٥٩	٨٧١	٣٥٧
الابتدائية	٤١٠	٤٧٨	٩٧١	٣٢٧
المتوسطة	٧٥٠	٦٧٠	١٧٤	٥٣٤
الثانوية ودون الجامعة	٦٦٦	٣٥٥	١٣٩	٤٤٨
الجامعة فما فوق	٤٣٤	١٢١	١٣٩	١٠٩
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الأرقام المطلقة	١١١٦	٩٩٥	٦١٧٦	١٢١٧٦
(١) تضم الفتيان (الجامعيه وما شاكله والتعليم الفني)	٢٠٢٢	١٠٩٣	٥٣٣١٧٩	١٣٨٢٩
المصدر : تقديرات الاكوا بالاستناد إلى التعادات والمسوحات الرسمية	٧٣٠٥	٥٣٣١٧٩	١٠٩٣	١٠٩٣

الجدول رقم ٥ : قطر : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٨١

الحالات التعليمية	القسام المهنة	امي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة ثانوية	جامعيه	الارقام المطلقة	اما	واما	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة ثانوية	جامعيه	الارقام المطلقة
المهنيون والفنيون		١٩١	٠٩٠	٣٧	٤٧	٤٣٩	١٠٧	٩١	٣٧	-	-	-	-	٤
المديرون		-	-	-	-	١٠٠٠	٤	-	-	-	-	-	-	-
الكتبي		٩١	٩١	١٨٢	٣٦٤	٦٧٣	١١	٣٦٤	١٨٢	-	-	-	-	-
العاملون بالبيع		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العاملون بالخدمات		٥٧١	٦٣٨	١٩٠	-	-	٢١	-	-	-	-	-	-	-
العاملون بالزراعة		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمال الانتاج والفعلة		١٠٥	٤٩٤	٤٢	٣٨٥	٣٧٨	١٤٣	٥٥	٥٤	٥٥	٦	٦	٧	١٥
المجموع														
الارقام المطلقة														

المصدر : تقدیرات الاکوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات الرسمية

**الجدول رقم ٦ : الامارات العربية : التوزيع المثوى لقوة العمل النسوية حسب  
الحالة التعليمية وأقسام المهنة لسنة ١٩٧٥**

الارقام المطلقة	جامعيه فما يعلوها فوق	ثانوية وما يعلوها	ابتدائية	متوسطة	يقرأ ويكتب	امي	الحالة التعليمية اقسام المهنة
٣٥١	١٠٢	٦٨٩	٧٧	٧٤	٣٧	٧١	المهنيون والفنيون
٨	٧٥٠	١٢٥	-	١٤٥	-	-	المديرون
١٠٠	٤٠	٤٣٠	٤٥٠	١٨٠	٩٠	-	الكتبة
٤٦	-	٣٨	-	-	١١٥	٨٤	العاملون بالبيع
٥٤٤	٠٢٠	٠٥	١٣	٠٧	٦١	٩١	العاملون بالخدمات
٣٦	-	-	-	-	-	١٠٠	العاملون بالزراعة
٢٢	٤٤	٤٥	٩١	-	٣١٨	٥٤٩	عمال الانتاج والفعلة
٤٤	٤٦٨	٥٧	٧٤	٥٩	٥٤	-	المجموع
١١١٢	٤٩	٢٩٨	٦٣	٥٢	٦٦	٥٨٣	الارقام المطلقة

المصدر : تقديرات الاكوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات الرسمية

الجدول رقم ٧ : الكويت : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٨٠

الارقام المطلقة	الحالة التعليمية اقسام المهنة	امي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	ثانوية وما يعادلها فوق	جامعيه	الارقام المطلقة
٧١٨٩	المهنيون والفنيون	٠١٢	٦٠	٤١	٦١	٣٣٩	٧١٨٩	٧١٨٩
٧٩	المديرون	-	٢٩	-	١٠١	٨١	٧٩	٧٩
٤٨٥٥	الكتبة	-	٢٨	٨١	٤٨	٣٥٣	٥٣	٤٨٥٥
٥١	العاملون في البيع	٧٨	٣٩	٧٨	١٩٦	٣١٣	٤٩٤	٥١
١٥٣٩	العاملون في الخدمات	٤٤٨	١٤٨	١٦٦	١٧٥	٦٠	٢٠	١٥٣٩
٤٠	العاملون في الزراعة	١٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٠
٨٦	عمال الانتاج والفعلة	١٦٣	١٧٤	٤٤	١٦٣	٦٥٦	-	٨٦
	المجموع	٤٥	٢٩	٥	٢١٣	٤٥٢	٤٠٠	
١٣٨٤٩	الارقام المطلقة	٧٥٣	٣٩٨	٧١٨	٦٢٤٦	٤٧٦٨	٤٧٦٨	١٣٨٤٩

المصدر : تقدیرات الاکوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات الرسمية

الجدول رقم ٨ : الكويت : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٥

الحالات التعليمية اقسام المهنة	امي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	ثانوية وما يعادلها	جامعة وما فوق	الارقام المطلقة
المهنيون والفنيون	٠٢١	٠٣٤	٦٧٧	٧٥	٣٣٢	٢٢٣	٤٠٦٩
المديرون	-	-	-	٩٥	-	٧١٤	٢١
الكتبة	-	٤٨٤	١٦١	٥٢١	١٦١	٤٤٤	٢٠٤٩
العاملون في البيع	٤٣٥	-	-	٤٣٥	-	٨٧٤	٤٣
العاملون في الخدمات	٦٣٢	١١٦	١٢٧	٨٢	٣٨٠	٣٨	١١٠٩
العاملون في الزراعة	٩٢٣	٧٧	-	-	-	-	١٣
عمال الانتاج والفعلة	٤٥٤	١٤١	١٨٣	١٢١	١٤١	-	٣٣
المجموع	٣٢٣	١٠٢	٤٠١	٤٤٨	١٣٩	١٣٩	٧٣٠٥
الارقام المطلقة	٧٣٧	٢٣٧	٥٦٨	١٤٧٣	٣٦٧٥	١٠١٥	

المصدر : تقديرات الاكوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات الرسمية

الجدول رقم ٩ : الكويت : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٠

		الحالة التعليمية		الحالات التعليمية		المهن		المهن	
		الارقام	جامعية	ثانوية وما يعادلها	ابتدائية	متوسطة	امي	يقرأ ويكتب	المهنيون والفنيون
المطلقة	فما فوق								المديرون
٩٨١	١٩٤	٦٦١	١٠٥	١٩١	٣٢١	٣٧٢	٢٨٢	١٣٤	المهنيون والفنيون
٣	٣٣٣	٦٧٦	-	-	-	-	-	-	المديرون
٤٤٦	٦٣٣	١٤٣	٣٧٢	٢٨٢	١٣٤	-	-	-	الكتبة
١٩	٣٥٣	٥٣٣	-	-	١٥٨	٧٣٧	٧٣٧	٧٣٧	العاملون في البيع
٥٠٧	-	١٠١	٣٣٣	٨١	١٩١	٧٤٢	٧٤٢	٧٤٢	العاملون في الخدمات
٦	-	-	-	٦٦٧	-	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	العاملون في الزراعة
٦	-	-	-	-	١٦٧	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	عمال الانتاج والفعلة
		١٠٩	٣٥٨	١٤١	٩٢	٧٢	٦٢	٦٢	المجموع
٤٠٤٤	٤٢٠	٧٢٣	٤٨٦	١٨٦	١٤٦	٤٥٧			الارقام المطلقة

المصدر : تقديرات الاكوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات الرسمية

الجدول رقم ١٠ : الكويت : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٦٥

الحالات التعليمية	امسي	يقرأ ويكتب	ابتدائية متوسطة	ثانوية وما يعادلها	جامعية فما فوق	الارقام المطلقة
اقسام المهنة						
المهنيون والفنيون	-	٤١٥	٧٣	١٤٥	٥٤٣	٤٣٢
المديرون	-	١١٤	-	٢٠٠	٤٨٦	٣٥
الكتبة	-	٣٨٧	٢٤٨	٢٦٩	٨٤	٤٣٨
العاملون في البيع	٩١٧	٨٣	-	-	١٤٩	١٦
العاملون في الخدمات	٩٠٨	٧٦	٠٩٠	-	-	٤٣٦
العاملون في الزراعة	٨٥٧	١٤٣	-	-	-	٧
عمال الانتاج والفعلة	٧٠٤	١٤٨	-	-	-	٤٧
المجموع	٤٧٨	١٧٨	٧٧	٩٩٨	١٤٩	١٧
الارقام المطلقة	٥٦٦	١٩٤	٨٤	١٠٩	١٦٣	١٩
الارقام المطلقة	١٠٩٩	١٧٨	٧٧	٩٩٨	١٤٩	١٧

المصدر : تقديرات الاكوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات الرسمية

### ثانياً : التوزيع حسب الحالة العملية

نلاحظ من الجدول رقم ( ١١ )

٠١ ارتفاع نسبة الاناث اللواتي يعملن باجر الى مجموع الاناث العاملات في معظم بلدان الخليج تقريباً حيث بلغت اعلى نسبة في الكويت وهي ٩٧٪ في عامي ١٩٧٥ و ٨٠ و ٦٨٪ في الامارات عام ١٩٧٥

٠٢ تأتي بالمرتبة الثانية نسب اللواتي يعملن لحسابهن حيث بلغت اعلى نسبة ١٢٪ في السعودية عام ١٩٧٤ و ٧٥٪ في الامارات عام ١٩٧٥ اما ادنى نسبة فهي في الكويت حيث بلغت ١٣٪ عام ١٩٨٠

٠٣ انخفاض نسبة اللواتي يعملن بدون أجر عدا السعودية حيث بلغت نسبتهن ٦٥٪ من مجموع العاملات .

٠٤ الانخفاض الكبير في نسب (صاحبات عمل) في معظم بلدان الخليج حيث بلغت اعلى نسبة ٤١٪ في قطر عام ١٩٨١ ثم ٥٪ في السعودية عام ١٩٧٤

الجدول رقم ١١ بلدان الخليج : التوزيع المئوي لقروة العمل النسوية حسب الحالة العملية

	الحالات العملية		الإمارات العربية ١٩٧٥		البحرين ١٩٧١		السعودية ١٩٧٤		الإمارات العربية ١٩٧٥		البحرين ١٩٧١		الحالات العملية		الكويت		
	قطر	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات	الإمارات
(١)	وردت عبارة يعمل لدى الغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المصدر :	تقديرات الاكوا بالاستاد الى التعدادات والمسوحات الرسمية	الارتفاع المطلقة	١١١٢	٨٤٤٨	٧٨٧٤	٦٦٠	٧٦٩٠	٦٣٧٣	٥٠٥٥	١٠٩٣	١٢٩٣	٢٠٥٥	١٠٩٣	٧٤٧٧	١٣٧٣	٢٠٥٥	١٣٧٣

ثالثا : التوزيع حسب المهنة :

نلاحظ من الجدولين رقم ( ١٢ ) و ( ١٣ ) ما يلي :

٠١ ان هناك تباينا كبيرا في توزيع قوة العمل النسوية بين اقسام المهنة في الاقتصاد الواحد من جهة وبين البلدان الخليجية من جهة اخرى .

٠٢ هناك تمركز مرتفع للاناث في المهنة الاولى (جملة المهنيين والفنين) في معظم بلدان الخليج حيث بلغت اعلى نسبة للاناث في هذه المهنة الى مجموع الاناث العاملات في قطر عام ١٩٨١ وهي ٧٤٪ و في الكويت ٥٦٪ عام ١٩٨٠ بينما بلغت ادنى نسبة في السعودية عام ١٩٧٤ وهي ٦٪ .

ان هذا التمركز للاناث في تلك المهنة يكون بالاخص في قطاع التدريس حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المدرسات الى مجموع العاملات حيث بلغت اعلى نسبة في الكويت وهي ٤١٪ و ٣٥٪ في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٠ على التوالي بينما كانت ادنى نسبة في العراق ٨٪ عام ١٩٧٧ .

وتأتي بعدها مهنة التمريض حيث ترتفع نسبة الاناث فيها الى ١٠٪ في البحرين عام ١٩٧١ .

وهذا يوسع التطور النوعي في طبيعة اعمال انشطة اقتصاديات الخليج العربي وأثر التعليم على مساهمة الاناث في الحياة الاقتصادية وخاصة في المهن المذكورة مثل التعليم والتمريض التي تعتبر من المهن التقليدية التي مارستها المرأة منذ امد طويل والملائمة لامكاناتها وقدراتها .

٠٣ ارتفاع نسب الاناث في مهنة ( الكتبة ) خاصة في السنوات الاخيرة حيث بلغت اعلى نسبة في البحرين ٣٩٪ من مجموع العاملات عام ١٩٨١ و ٣٥٪ في عام ١٩٨٠ بينما كانت ادنى نسبة في السعودية ٩٪ عام ١٩٧٤ .

يأتي من ناحية اخرى /ارتفاع نسب الاناث في هذه المهن يوسع لنا الاشر الايجابي للتعليم على مساهمتها خاصة واننا لاحظنا في دراسة توزيع الاناث حسب الحالة التعليمية ارتفاع نسبة الى صلات على شهادات الثانوية والجامعة بين مجموع العاملات في هذه المهنة .

٤ . ثم تأتي مهنة العاملين في الخدمات حيث ترتفع نسب الاناث في هذه المهنة اذ بلغت اعلى نسبة في قطر ٥٣٪ عام ١٩٧٠ و ٤٨٪ في الامارات عام ٧٥ الا اننا نلاحظ انخفاض هذه النسب الى مجموع العاملات في السنوات الاخيرة لصالح المهنتين السابقتين ذكرهما .

٥ . الانخفاض الشديد في نسب العاملات في الزراعة في معظم بلدان الخليج عدا السعودية والعراق حيث بلغت اعلى نسبة الى مجموع العاملات في السعودية عام ٧٤ وهي (٧٤٪) وفي العراق عام ٧٧ ٦٥٪ وذلك لانعدام مقومات الزراعة في معظم بلدان الخليج عدا هذين القطريين .

٦ . الانخفاض الشديد في نسب الاناث في (جملة المديرين) الى مجموع العاملات في معظم بلدان الخليج مما يوسع ضعف مساهمة المرأة في المواقع القيادية وذلك لسياسة تفضيل الذكور على الاناث وللعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في هذه البلدان .

٧ . انخفاض نسب الاناث في مهنة (جملة عمال الانتاج) الى مجموع العاملات حيث بلغت اعلى نسبة في العراق عام ٧٧ وهي ٦٪ وبلغت ادنى نسبة في الكويت عام ١٩٨٠ وهي ٠٪ كما لاحظنا من توزيع الاناث حسب الحالة التعليمية ان النسبة الكبيرة من العاملات في هذه المهنة هن من الاميات مما يتطلب معه الاهتمام بتعليم الاناث وخاصة التعليم المهني وتدربيهن على اكتساب المهن المناسبة لهن اخذين بنظر الاعتبار النمو السريع في بلدان الخليج وال الحاجة الشديدة لليد العاملة المتخصصة .

**الجدول رقم ١٥** بلدان الخليج : التوزيع المعموي لقوة العمل النسوية حسب اقسام المهنة

الجدول رقم ١٣ : بلدان الخليج - أبواب المهمة والبلد ، ١٩٧٠ - ١٩٧٨٠

الإمارات العربية		البحرين		العمراء		الكويت	
أبواب المهنة	١٩٧٥	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٨٠
المهندسون والمساوحون	١٠٥	٥٩	٥٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
الطباء والمصايللة	١٠	٥٥	٥٥	-	٤٣	٤٣	٤٣
العاملون بالتمريض	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧
الطلبة والحراس	١١٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
العاملون برعایة المباني	٢٤٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥
مجموع العاملين بالخدمات	٣٤٥	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣
اصحاب المزارع	١٦	١٤	١٤	-	-	-	-

## ١٣) جدول رقم تابع

مجموع العاملين بالزراعة		عامل الزراعة	
النوع	النسبة المئوية (%)	النوع	النسبة المئوية (%)
صيادو السمك	١٩٠	عامل الزراعة	٦١
عمال التكثير	-	عمال الزراعة	٣٤٨٣٤٥
صنصور المواد	-	عمال الزراعة	٣٧٥٧٤٣
المغذائية	-	عمال الزراعة	٣٧٥٧٦٣
الخياطون	٩	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
النسجاءون	-	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
الحدادون	-	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
الكهربائيون	-	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
الطباعون	-	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
النساء وعون	٢	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
الكهربائيون واللتربي	-	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
جملة العمال	٢٩٠	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣
جملة ذوي المهن	١١١٢	عامل الزراعة	٣٧٥٧٦٣

#### رابعاً : التوزيع حسب قطاع النشاط

ان دراسة توزيع قوة العمل النسوية حسب قطاع النشاط الاقتصادي يواعز  
بصورة واضحة اتجاهات العمالة النسوية في المنطقة وبالتالي دراسة اسباب توجه المرأة  
نحو قطاعات اقتصادية معينة .

نلاحظ من الجدول رقم (١٤)

٠١ ارتفاع نسب مشاركة الاناث في قطاع الخدمات بشكل كبير قياساً بنسوب المساهمة في القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث تجاوزت الى ٩٠٪ في الكويت وقطر عام ١٩٨٠ و ٨٥٪ في البحرين عام ٧١ و ٨٨٪ في الامارات العربية عام ١٩٧٥ ثم يليه قطاع التجارة حيث بلغت معدلات المشاركة ٣٪ في البحرين سنة ١٩٧١ و ٣٥٪ في العراق سنة ١٩٧٧ و ٤٥٪ في الامارات العربية سنة ١٩٧٥ ثم قطاع النقل والتخزين ثم قطاع التمويل والتأمين .

٠٢ انخفاض نسب المساهمة في القطاع الزراعي في معظم المنطقة عدا السعودية والعراق حيث بلغت ٧٥٪ في السعودية سنة ١٩٧٥ و ٦٢٪ في العراق سنة ١٩٧٧ وذلك لتوفر الامكانيات او مستلزمات هذا القطاع . ولو قارنا هذا الموعش بحجم الاناث في الريف لاتضحت لنا البطالة الكبيرة عند المرأة الريفية، ذلك لأن الزراعة هي مجال الاستخدام الرئيسي في الريف .

٠٣ على الرغم من ان جميع بلدان المنطقة نفطية الا ان نسبة مساهمة المرأة في قطاع المناجم واستخراج النفط متدنية جداً حيث بلغت اعلى نسبة في الكويت عام ١٩٧٠ و ٤٤٪ وفي قطر ٧٪ عام ١٩٨١ .

٠٤ نلاحظ ايضاً تدني نسب مساهمة المرأة في قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت اعلى نسبة في عمان ٤٣٪ عام ١٩٨٠ وفي العراق ٨٪ عام ١٩٧٧ و ٨٪ في السعودية عام ١٩٧٤ على الرغم من قيام صناعات مرتبطة بقطاع النفط في معظم بلدان المنطقة .

٠٥ ان تمركز الاناث في القطاعات الخدمية وانخفاض نسب مساهمتهن في القطاعات الانتاجية له اثره السلبي على تطور العملية الانتاجية وبالتالي اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

٠٦ ان تمركز الاناث في القطاعات الخدمية يفسر لنا كون هذه الاعمال لا تحتاج الى مهارات فنية وشخصية كما هو الحال في القطاع الصناعي حيث أهمل موضوع تدريب النساء مهنياً لاسبابهن خبرة في المهن المناسبة لهن في جميع بلدان المنطقة تقريباً .

الجدول رقم ٤ : بلدان الخليج العربية : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب اقسام النشاط الاقتصادي

النوع	الامارات العربية المتحدة						الإمارات العربية المتحدة						الإمارات العربية المتحدة					
	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	العراق	السعودية	السودان	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	العراق	السعودية	السودان	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	العراق	السعودية	السودان	الإمارات العربية المتحدة
النوع	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
الزراعة والصيانت	٣٥٠	٣٤٠	٣٣٠	٣٢٠	٣١٠	٣٠٠	-	٢٩٠	٢٨٠	٢٧٠	٢٦٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	١٩٠
المناجم والمحاجر	٣٣٠	٣٢٠	٣١٠	٣٠٠	٢٩٠	٢٨٠	-	٢٧٠	٢٦٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	١٩٠	١٨٠	١٧٠
الصناعات التحويلية	٣٤٣	٣٣٠	٣٢٠	٣١٠	٣٠٠	٢٩٠	-	٢٨٠	٢٧٠	٢٦٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	١٩٠	١٨٠
الكهرباء والغازوالبيه	٣٥٠	٣٤٠	٣٣٠	٣٢٠	٣١٠	٣٠٠	-	٢٩٠	٢٨٠	٢٧٠	٢٦٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	١٩٠
التشييد والبناء	٣٤٠	٣٣٠	٣٢٠	٣١٠	٣٠٠	٢٩٠	-	٢٨٠	٢٧٠	٢٦٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	١٩٠	١٨٠
التجارة والفنادق	٣٥٣	٣٤٣	٣٣٣	٣٢٣	٣١٣	٣٠٣	-	٢٩٣	٢٨٣	٢٧٣	٢٦٣	٢٥٣	٢٤٣	٢٣٣	٢٢٣	٢١٣	٢٠٣	١٩٣
النقل والتخزين	٣٥٣	٣٤٣	٣٣٣	٣٢٣	٣١٣	٣٠٣	-	٢٩٣	٢٨٣	٢٧٣	٢٦٣	٢٥٣	٢٤٣	٢٣٣	٢٢٣	٢١٣	٢٠٣	١٩٣
التمويل والتأمين	٣٥٣	٣٤٣	٣٣٣	٣٢٣	٣١٣	٣٠٣	-	٢٩٣	٢٨٣	٢٧٣	٢٦٣	٢٥٣	٢٤٣	٢٣٣	٢٢٣	٢١٣	٢٠٣	١٩٣
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	٣٤٣	٣٣٣	٣٢٣	٣١٣	٣٠٣	٢٩٣	-	٢٨٣	٢٧٣	٢٦٣	٢٥٣	٢٤٣	٢٣٣	٢٢٣	٢١٣	٢٠٣	١٩٣	١٨٣
غير مبين	٣٣٣	٣٢٣	٣١٣	٣٠٣	٢٩٣	٢٨٣	-	٢٧٣	٢٦٣	٢٥٣	٢٤٣	٢٣٣	٢٢٣	٢١٣	٢٠٣	١٩٣	١٨٣	١٧٣
المجموع	١٠٠٠	٩٩٠	٩٨٠	٩٧٠	٩٦٠	٩٥٠	-	٩٤٠	٩٣٠	٩٢٠	٩١٠	٩٠٠	٨٩٠	٨٨٠	٨٧٠	٨٦٠	٨٥٠	٨٤٠
جملة ذوى النشاط	١٠٦٨	١٠٤٨	١٠٢٨	١٠٠٨	٩٩٠	٩٧٠	-	٩٦٠	٩٤٠	٩٣٠	٩٢٠	٩٠٠	٨٩٠	٨٧٠	٨٥٠	٨٤٠	٨٣٠	٨٢٠



### الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً : مقترنات لتطوير معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل

### ١ - التشريعات والقوانين

ان عدم التغطية الشاملة في التشريعات الخاصة بالعمل والعمال في بعض بلدان الخليج العربية بالنسبة لعمل الاناث قد أدى بصورة او اخرى الى تقليل حجم استخدام الاناث وذلك بسبب عدم وجود نصوص قانونية تضمن حقوقهن ، هذا بالإضافة الى وجود نصوص قانونية في بعض الاحيان قد تكون معرقلة لاستخدام المرأة ، فلا بد اذا من مراجعة التشريعات والاحكام القانونية بهدف ضمان تكافؤ الفرص للجنسين دون تمييز وبخاصة حقوق المرأة في العمل لا سيما ما يتعلق منها بجازات الحمل والولادة والامومة ومنح مخصصات الاطفال ، مثل هذه التشريعات ستشجع المرأة على الدخول الى سوق العمل ، وتفتح المجال واسعا امامها لاختيار المهن المناسبة لها .

### ٢ - سياسات التشغيل والتدريب

ان هناك قصورا في سياسات التشغيل والتدريب للمرأة في منطقة الخليج العربية ، حيث ان سياسات التشغيل لم تأخذ بنظر الاعتبار حجم الاناث ، اما اهتماما من جانب هذه السياسات او للتقليل من اهمية دور المرأة الفاعل وامكانياتها في عمليات التنمية وذلك تحت تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية السائدة ، كما ان قصور سياسات التشغيل عن استيعاب الاناث قد أثر الى درجة كبيرة على سياسات التدريب للاناث في مختلف المهن الفنية وغير الفنية ، ومن هنا لا بد من الاهتمام بتخطيط القوى العاملة ، وخاصة القوى العاملة النسوية المتاحة في المنطقة وادخالها ضمن الخطط والبرامج المعمول بها للاستفادة منها بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية .

### ٣ - المهام المزدوجة للاناث كربات بيوت ومشغلات في سوق العمل

تحتمل المرأة مهام مزدوجة : الاولى كربة بيت والثانية كمشغلة في سوق العمل . وبذلك قد تتعارض المهمة الاولى مع الثانية في كثير من الحالات . ونلاحظ في بعض البلدان ان المرأة غير المتزوجة يكون نشاطها الاقتصادي اعلى من نشاط المرأة المتزوجة ، وكلما ازداد عدد الاطفال ، انخفضت نسبة المشاركة . وكلما كان الاطفال دون السن المدرسي كانت المشاركة اقل ، حيث تجد المرأة نفسها مضطرة الى ترك الوظيفة ، او العمل ساعات اقل واياما اقل . او الانقطاع عن العمل لحين بلوغ اطفالها السن المدرسي . وفي هذا المجال نوععد اهمية دراسة موضوع اشتغال المرأة بدوام جزئي (نصف ساعات العمل المقررة مثلا) في الواقع التي تتناءى مع هذا النمط من الدوام وخاصة في الواقع الانتاجية . وبهذه الطريقة يمكن استقطاب عدد اكبر من النساء الى سوق العمل باتاحة الوقت الكافي لهم لتحمل المسؤوليات المزدوجة ، كما ويمكن النظر في منح المرأة الاجور المقررة حسب ساعات العمل الفعلية لها .

٤ - العمالة الوافدة :

ان الفرق الكبير (العجز) بين الطلب على اليد العاملة وما هو معروض منها في بلدان الخليج العربية كافة شجع وبشكل كبير انتقال العمالة الاجنبية الى هذه البلدان مع اعتقادها على هذه العمالة لسد احتياجاتها التنموية الواسعة مما اثر بشكل سلبي على استخدام العمالة الوطنية ومنها العمالة النسوية . وفي هذا المجال نوععد اهمية تقييم وتنظيم هذا التدفق من العمالة الاجنبية الى المنطقة وتغطية الاحتياجات من القوى البشرية الوطنية ومن جملتها الاناث خاصة في القطاعات الخدمية وفي المستويات المهنية الماهرة وشبه الماهرة .

٥ - توفير الخدمات الاساسية :

بما ان المرأة تتتحمل كما اسلفنا مسؤوليات مضاعفة مسؤوليتها كربة بيت ومسؤوليتها كمشغلة في سوق العمل ) فلا بد من توفير الخدمات الاساسية التي تساعدها على التخفيف من مسؤولياتها المضاعفة وبالتالي زيادة مساهمتها في العملية الانتاجية خاصة في بلدان الخليج التي تشهد عمليات النمو المتتسارع . واهم هذه الخدمات هي :

- ١ - توفير العدد المطلوب من دور الحضانة ورفع المستوى النوعي للخدمات التي تقدمها هذه الدور لمساعدة المرأة في تحمل مسؤولية الاطفال وتوفير المكان الامين لهم اثناء ساعات عملها .
- ٢ - توفير العدد المطلوب من رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والاهتمام بتنظيم الدورات الصيفية اثناء العطلة كي تجد الموظفة او العاملة المكان المناسب لايذاع اطفالها اثناء اوقات دوامها .
- ٣ - تشجيع القطاع التعاوني والخاص على تصنيع المواد الغذائية الجاهزة والنصف جاهزة لتخفيض الاعباء عن المرأة .

## ثانياً - الاستنتاجات

- ١ - لوحظ انخفاض معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بشكل واضح في كافة بلدان الخليج العربية حيث لم تتجاوز معدلات المشاركة الخام ٢١٪ في الامارات العربية سنة ١٩٧٥ وفي الكويت ١٦٪ سنة ١٩٧٠ و ١٣٪ سنة ١٩٧٥ و ٤٪ سنة ١٩٨٠ و في قطر ٤٪ سنة ١٩٨١ وفي العراق ٧٪ سنة ١٩٧٧
- ٢ - يعكس انخفاض معدلات المساهمة عدم الاستفادة من المخزون البشري الهائل من النساء في مجمل المنطقة مما كان له أثر سلبي عميق على قضايا تطوير المجتمع وتعبئته موارده .
- ٣ - ان معدلات المساهمة المنخفضة هذه تعكس صورة الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتختلف للمرأة ودورها الثانوي في الحياة العامة .
- ٤ - لوحظ من ناحية اخرى ارتفاع نسب المساهمة من جانب النساء في القطاعات الخدمية خاصة الوظيفية منها حيث تبين لنا من الدراسة ارتفاع نسب مساهمتهن في مهنة التعليم ثم مهنة التنفيذيين والكتبة .
- ٥ - يدل الانخفاض الكبير في نسب المساهمة النسائية في قطاع الصناعة التحويلية على قصور برامج التدريب والتأهيل الخاصة بالمرأة في هذا المجال .
- ٦ - تعكس سياسة استخدام العمالة الوافدة المتبعة حاليا اثارها السلبي الكبير على تشغيل اليد العاملة الوطنية وخاصة منها اليد العاملة النسوية .

ثالثاً : التوصيات :

أولاً - على صعيد العمل :

- ١ - تحقيق الاستخدام الكافى للقوى العاملة المتاحة وتوزيع العمل بين العاملين بما يضمن مراعاة مبدأ التخصص والخبرة واتاحة الفرصة أمام المرأة لتعزيز خبرتها في مجالات عمل متعددة تتلاءم مع موهباتها واهتماماتها، بما يكفل الاستجابة لاحتياجات الحقيقة لواقع العمل . وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات في الطاقة العاملة إلى أكبر قدر ممكن .
- ٢ - الأخذ بنظر الاعتبار أن المرأة عنصر فعال في عملية التنمية مما يرتبط ضرورة تعميق مساهمتها في مجالات العمل الملائمة والموهبة لها مع مراعاة اختيار المرأة المناسبة للعمل المناسب .
- ٣ - العمل على توفير فرص تدريبية مناسبة ومكثفة لتطوير ورفع كفاية قوة العمل النسوية في إطار الخطط السنوية المعتمدة في كل بلد، والاستثمار الأمثل لمخرجات التعليم المتزايدة من العنصر النسوي .
- ٤ - التأكيد على ضرورة تولي المرأة المواقع القيادية والشرافية، واتاحة الفرصة لتبؤ تلك المواقع لمن لديهن الكفاية والقدرة المطلوبة .
- ٥ - تشجيع المرأة على ممارسة الأعمال الفنية والتقنية التي يمكن لها ان تعمل فيها بخطوات مدروسة بعد توفير المستلزمات الأساسية التي تكفل نجاح مثل هذا التوجه .
- ٦ - دراسة مبدأ تشغيل النساء بدوام جزئي يتلاءم مع ظروفهن في القطاعات الإنتاجية والخدمة التي يمكن ان يطبق فيها مثل هذا الدوام ، وهذا يساعد على استقطاب اعداد اكبر من النساء الى ميادين العمل .
- ٧ - على وسائل الاعلام والتنقيف ان توعد على اهمية التوسيع في دخول المرأة الى العمل باعتبارها مسألة مفروغا منها ، وضرورة ملحة لضمان الاستفادة من جميع القوى الوطنية العاملة في عملية التنمية والبناء ، وعليها ان توعد على شخصية المرأة باعتبارها عنصرا منتجا وليس على اساس جوانب الضعف في شخصيتها اى يتطلب ذلك فهم الدور الموضوعي للمرأة ، كما يقتضي بيده ان يفتح المجال للمرأة ذاتها لتوعد على حضورها الايجابي والفاعل في ميدان العمل .

٨ - وضع خطة للقوى العاملة وفق احتياجات خطط التنمية في كل بلد على ان تأخذ بنظر الاعتبار موضوع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي •

٩ - الاهتمام بالقطاع الزراعي، سيما في البلدان التي تتتوفر لديها مستلزمات النهوض بهذا القطاع، وتطوير الريف بما متلاعماً والتطور الحاصل في القطاعات الأخرى، وايجاد فرص عمل جديدة ومهارات جديدة للمرأة الريفية •

١٠ - التأكيد على اهمية تعليم الاناث من الاميات وتنظيم خطة شاملة للقضاء على الامية بين الرجال والنساء بعد أن ثبت من خلال التجارب والدراسات ان التعليم يساعد بشكل كبير على زيادة مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية ورفع مستواها النوعي ايضاً •

### ثانياً : على صعيد الخدمات

١ - لا بد من التأكيد على توفير دور الحضانة بالعدد المطلوب وبالمستوى المناسب من الخدمات ، مما يساعد كثيراً على التخفيف عن كاهل المرأة العاملة وباعتبار ان هذه مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع •

٢ - توفير رياض الاطفال واندية الاطفال خاصة خلال العطلة الصيفية ومن ذلك تنظيم الدورات الصيفية في نفس المدارس او بعضها خلال العطلة الصيفية •

٣ - توفير السلع والخدمات المساعدة للمرأة لسد احتياجاتها المنزليه سهولة •

٤ - تشجيع النشاط التعاوني بما يوعدهى الى توفير الخدمات المنزليه والاسرية، وتيسير حصول المرأة على هذه الخدمات للاستفادة من الوقت والجهد الذى ينبغي ان يوجه الى العمل •

### ثالثاً : التوصيات العامة :

١ - ضرورة قيام اجهزة الثقافة والاعلام بمسؤليتها الكبرى ودورها التربوي والاعلامي لتغيير النظرة المتخلفة للمرأة ومكانتها في المجتمع •

٢ - تسلیط الضوء الاعلامي على موقع التشغيل النسوی وآفاقه بالنظر لחשיבותه، وعقد الندوات واللقاءات مع العناصر النسوية العاملة في مختلف مؤسسات الدولة للتعرف على مشاكلها القائمة ومعالجتها وبالتالي تحديد المسارات المستقبلية السليمة لعمل النساء •

٣ - الاهتمام بعملية تخطيط القوى العاملة في جميع القطاعات والفرع الاقتصادي ومن خلال استكشاف وتطوير العناصر التي تتولى هذه المهمة بهدف تحقيق القدرة على حصر وتقدير الاحتياجات، وبالتالي حسن استخدام الموارد البشرية المتاحة والمتوعدة •

### قائمة الجداول

- الجدول رقم (١) : توزيع السكان المحليين والوافدين حسب البلد والنوع ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ( الارقام بالالاف وهي لمنتصف العام ) .
- الجدول رقم (٢) : توزيع القوى العاملة المحلية والوافدة حسب البلد والنوع ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ( الارقام بالالاف وهي لمنتصف العام ) .
- الجدول رقم (٣) : معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب العمر والبلد ( الاناث فقط )
- الجدول رقم (٤) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية في البلد
- الجدول رقم (٥) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٨١ في قطر .
- الجدول رقم (٦) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٥ في الامارات العربية .
- الجدول رقم (٧) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٨٠ في الكويت .
- الجدول رقم (٨) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٥ في الكويت .
- الجدول رقم (٩) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٠ في الكويت .
- الجدول رقم (١٠) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٦٥ في الكويت .
- الجدول رقم (١١) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة العملية ( اقطار الخليج )
- الجدول رقم (١٢ و ١٣) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب اقسام المهنة ( اقطار الخليج )
- الجدول رقم (١٤) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب اقسام النشاط الاقتصادي ( اقطار الخليج )



### قائمة الجداول

- الجدول رقم (١) : توزيع السكان المحليين والوافدين حسب البلد والنوع ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ( الارقام بالالاف وهي لمنتصف العام )
- الجدول رقم (٢) : توزيع القوى العاملة المحلية والوافدة حسب البلد والنوع ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ( الارقام بالالاف وهي لمنتصف العام )
- الجدول رقم (٣) : معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب العمر والبلد ( الاناث فقط )
- الجدول رقم (٤) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية في البلد
- الجدول رقم (٥) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٨١ في قطر
- الجدول رقم (٦) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٥ في الامارات العربية
- الجدول رقم (٧) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٨٠ في الكويت
- الجدول رقم (٨) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٥ في الكويت
- الجدول رقم (٩) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٠ في الكويت
- الجدول رقم (١٠) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة التعليمية واقسام المهنة لسنة ١٩٧٥ في الكويت
- الجدول رقم (١١) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب الحالة العملية ( اقطار الخليج )
- الجدول رقم (١٢ و ١٣) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب اقسام المهنة ( اقطار الخليج )
- الجدول رقم (١٤) : التوزيع المئوي لقوة العمل النسوية حسب اقسام النشاط الاقتصادي ( اقطار الخليج )

